وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ باعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للاتحاد العام الصادر فى ٢٠٠٤/٧/٢٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٨/٥/٢٤ باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٧/٢١ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٩٢٢٨٦٨٤,٧٤ جنيه (فقط تسعة ملايين ومائتان وثمانية وعشرون ألفًا وستمائة وأربعة وثمانون جنيهًا وأربعة وسبعون قرشًا لا غير)

وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٥٢٣٥٢٣٦,٢٠ جنيه (فقط خمسة ملايين ومائتان وخمسة وثلاثون ألفًا ومائتان وستة وثلاثون جنيهًا وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٩٩٣٤٤٨,٥٤ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألفًا وأربعمائة وثمانية وأربعون جنيهًا وأربعة وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ١٩٤٠١٢١٧,٩٩ جنيه (فقط تسعة عشر مليونًا وأربعمائة وواحد ألف ومائتان وسبعة عشر جنيهًا وتسعة وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٧/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد ابو شادى